



جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غليزان

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة

لطلبة السنة الثانية علوم سياسية

د. بوكليخة عبد الصمد.

الموسم الجامعي 2024/2023

مقدمة:

المحور الأول: تأصيل نظري ومفاهيمي للنظام السياسي

أولاً: مفهوم النظام السياسي

1- التعريف التقليدي للنظام السياسي

2 – التعريف الحديث للنظام السياسي

ثانياً: مكونات النظام السياسي

1- عناصر النظام السياسي

2- خصائص النظام السياسي

3- أشكال الحكومات والأنظمة السياسية

مقدمة

السياسة المقارنة هي أحد فروع العلوم السياسية الرئيسة، تسعى إلى اكتشاف أوجه الشبه وأوجه الخلاف للظاهرة السياسية موضع الدراسة. تتبع مراحل تطور الفكر الإنساني حول هذا الحقل بدءاً بأطروحات أرسطو ودراسته لدساتير دولة المدينة وانتهاء بعصرنا الحالي. سيتم التطرق لبعض المقارنات بين النظم السياسية المعاصرة في: أشكال الحكومات أو الأحزاب أو السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وقضايا معاصرة أخرى طرأت على النظم السياسية. يعايش فرع السياسة المقارنة تطوراً سريعاً وضخماً يشهد له سيل متدفق من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية. على أن حدود هذا الفرع لم يتفق عليها علماء السياسة بعد.

ينكر البعض وجود ما يسمى بعلم السياسة المقارنة، ويطابق فريق آخر بينه وبين علم السياسة.

يقف بين النقيضين عدد كبير يرى أن السياسة المقارنة ميدان دراسي تابع لعلم السياسة، وإن لم تكن له ذاتيته واستقلاله عن بقية فروعها، يختص بمعالجة النظم السياسية من منظور مقارن.

لم تبرز كعلم قائم بنفسه إلا في العقدين الأخيرين بفضل المحاولات المكثفة والمتواصلة التي ترمي سواء إلى تطوير نظرية عامة للأنظمة السياسية، أو إلى تطوير نظريات جزئية في إطار النظرية العامة تعني بأبنية معينة تنتمي إلى أنماط نظامية مختلفة.

والاشكالية المطروحة: ما مدى أهمية دراسة النظم السياسية المختلفة؟

وماهي اهم التصنيفات الكبرى للنظم السياسية المعاصرة ؟

المحور الأول: ماهية النظام السياسي وتميز خصائصه ووظائفه

أولاً: مفهوم النظام السياسي

رغم تعدد التعريفات للنظام السياسي وتباين النظرة التي يوليها كل باحث في هذا الخصوص، إلا أنه يمكن تصنيفها في إطارين أساسيين أحدهما ضيق وهو التعريف التقليدي، والثاني واسع وهو التعريف الحديث.

أ: التعريف التقليدي للنظام السياسي

يراد بالنظام السياسي في هذا المعنى أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعاً لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم والتي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم وطبيعة العلاقة بين السلطات واختصاصاتها، وكذلك القواعد التي تبين حقوق الأفراد وحرياتهم وضماناتهم، وفي هذا الشأن ذهب "جورج بيردو" إلى تعريف النظام السياسي على أنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة. كما أن هذا التعريف يرادف مفهوم النظام السياسي بمفهوم الحكومة والتي تعرف بأنها: الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة، وتنفيذ القرارات بشكل قانوني. وقد قصد بهذا التعريف للنظام السياسي أن يكون شاملاً ليحتوي الدول كافة متطورة أو متخلفة، ديموقراطية أو استبدادية، غربية أو غير غربية ليشمل التنظيمات السياسية البدائية التي تنقصها المؤهلات لأن تكون دولا بالشكل الذي يتصوره "ماكس فيبر" Max Weber كأن تحتكر الحق الشرعي في استخدام القوة المادية داخل حدود معينة.

وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد من البلدان تبعاً للتعريف التقليدي نظام الحكم فيه، وعلى هذا النحو كان هناك ترادف بين النظام السياسي للدولة والقانون الدستوري للدولة. ولا يزال هذا التعريف القانوني التقليدي للنظام السياسي قائماً، وإن طوره أنصاره بعض الشيء ليشمل من حيث الاهتمام بعناصر أخرى في التحليل كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والإيديولوجيات السياسية. بيد أن هذا الاتجاه القانوني المعاصر يظل قاصراً بحكم منهجه عن تقديم تفسير واقعي حركي للنظم السياسية.

ب: التعريف الحديث للنظام السياسي:

بدأ التعريف الحديث للنظام السياسي في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة عوامل وتطورات واقعية وأخرى منهجية. فنتيجة ظهور الدول الاشتراكية وبروز نظم الحكم الديمقراطية الشعبية في أوروبا الشرقية وغيرها، وطرح الدول الأفريقية والاسيوية حديثة الاستقلال لأشكال جديدة من النظم السياسية المختلفة عن النظم الغربية، وجد الباحثون أن دراسة هذه النظم تتطلب تعريفاً جديداً غير تعريف المدرسة القانونية التي تركز على مبدأ المؤسسة **institution** وتركز عليها كقيمة في حد ذاتها ومستقلة عن الأفراد الذين تضمهم. لذا جاء التعريف الحديث للنظام السياسي مرتكزاً على التفاعلات السياسية **Political Interaction** المرتبطة بالظاهرة السياسية سواء جرت في إطار مؤسسة واحدة أو أكثر من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية أو خارج نطاق المؤسسات كالعنف السياسي.

وعلى هذا النحو لم يعد هناك ترادف بين تعبير النظام السياسي وتعبير القانون الدستوري الذي يركز على نظام الحكم القائم في دولة ما من خلال القواعد النظرية المجردة، وإنما أصبح يعبر على النظام السياسي على أنه يشمل كافة التفاعلات السياسية والأنماط والعلاقات المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية في المجتمع سواء ارتبطت هذه التفاعلات بأبنية رسمية أو غير رسمية أو تمت خارجها.¹

إن النظام السياسي بمفهوم النسقية التي ابتكرها دافيد إيستون ، david Easton ليس سوى مجموعة من الأجزاء المرتبطة فيما بينها وظيفيا بشكل منظم، بحيث يؤدي التغيير في أحدها الى تغير باقي الأجزاء، والنظام السياسي لا يتمثل في المؤسسات الرسمية فحسب بل هو نسق حركي دائم، وعندما تصدر المؤسسات الرسمية قراراتها، فإنها لا تعمل بشكل منفرد وذاتي، بل تتأثر بعوامل صادرة من بيئتها (وهو ما يعرف بالاعتماد المتبادل)²، حيث أن إيستون اعتبر النسق السياسي كنظام فرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة والاكراه على بقية الأنساق الأخرى.³

إن الأبنية الاجتماعية والذهنية للجماعة والمؤثرة في نشاط الحكام تلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح النظام السياسي، كلما كان النظام أميل للعنف والاكراه والتعقيم والترهيب...كنا أمام نظام استبدادي، وكلما انفتح النظام السياسي على العقلانية والحريات ومشاركة المجتمع فعليا... كنا أمام نظام سياسي، ديمقراطي، حديث، منفتح...الخ.⁴

ثانيا: مكونات النظام السياسي

1-عناصر النظام السياسي:

طرح العديد من الدراسات حول دراسة مكونات النظام السياسي، أغلبها يلتقي في ثلاثة عناصر أساسية: (الحكومة/ الجانب الثقافي/ البنية الاجتماعية)، ويرى دافيد ابتر David Apter أن النظام السياسي يقوم على ثلاثة عناصر:⁵

1- يومدين طاشمة ، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، ط1، 2013، ص ص: 93 – 94.

2 - محمد الرضواني، مدخل الى علم السياسة، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2016، ص: 73.

3 -تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص ص: 23-24.

4 - هند عروب، مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: مطبعة الأمنية، 2009، ص: 42.

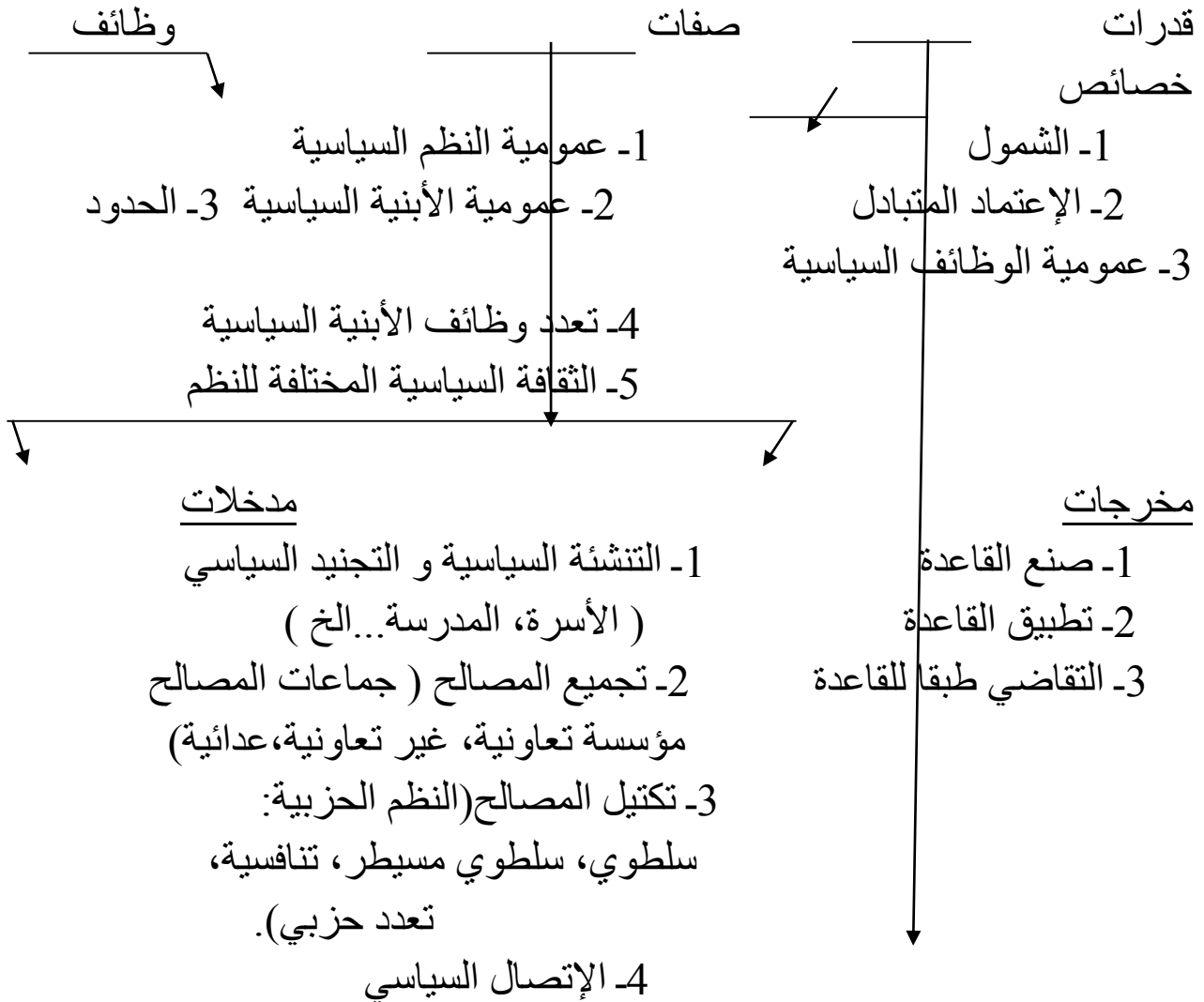
5 -تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

- التدرج الاجتماعي
- الحكومة
- الجماعات السياسية

ثالثاً: خصائص ووظائف النظام السياسي

وإذا كان النظام السياسي- حسب أنصار المدخل البنائي الوظيفي- لا يوجد في فراغ، ولا يعمل في فراغ. كما أنه ليس نظاماً مغلقاً على نفسه، فإنه يعتبر كأى من النظم الاجتماعية الأخرى نظام فرعي يرتبط ببناء كلي أكبر وأوسع نطاق منه. وأكثر شمولاً عنه، هو النسق الاجتماعي الكلي. كما أن النظام السياسي نظام منفتح على البيئة الخارجية سواء كانت هذه البيئة محلية، أو خارج نطاق المجتمع المحلي الذي يوجد فيه. ويذكر أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن هناك ثلاثة وظائف يعتبرونها مهمة عند دراسة الأنظمة السياسية، وهذه الوظائف هي

وظائف وقدرات وخصائص النظام السياسي :



1- القدرة الإستخراجية 2- القدرة التنظيمية

3- القدرة التوزيعية 4- القدرة الرمزية

5- القدرة الإستجابية 6- القدرة الداخلية والخارجية

المصدر: بومدين طاشمة ، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع

، ط1، 2013، 109.

1- قدرات النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية. فضلا عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقائه واستمراره -، ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته. ومن هنا يمكن التنبؤ- حسب هذا المدخل- باحتمالات التغيير والإنماء السياسي وتفسيره، ويصبح من المتاح قياس مستوى التنمية أو التخلف السياسي على حد سواء.

ويتميز المدخل البنائي الوظيفي بمجموعة من القدرات الأساسية، وإن كانت ثمة اختلافات نسبية في كفاءة وفعالية هذه القدرات من نظام سياسي إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، وأيضا داخل النظام السياسي الواحد. وتتمثل هذه القدرات، في خمس قدرات رئيسية هي:

- القدرة الإستخراجية «Extractive capability».

- القدرة التنظيمية «Regulative capability».

- القدرة التوزيعية «Capability Distributive».

- القدرة الرمزية «Symbolic Capability».

- القدرة الإستجابية «Responsive Capability».

ونستعرض كل من هذه القدرات بشيء من التفصيل المناسب.⁶

⁶- جبرائيل الموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، (ترجمة محمد زاهي بشير المغربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ص ص 289-

أ- القدرة الاستخراجية:

وتشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء. وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

ب- القدرة التنظيمية:

وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة أساساً على استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي، هي لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي، ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى. غير أن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة، فإنها ستصبح أداة قمع تحرم الحقوق والحريات العامة.

ج - القدرة التوزيعية:

وتشير إلى توزيع المنافع من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية والفرض بين الأفراد والجماعات. ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية.

د- القدرة الرمزية⁷:

⁷. يعرف الفيلسوف الألماني "أسوالد شبينغلر" (1830-1936) الرمز: " بأنه شبيه للوجود الحقيقي، والرمز شيء غير قابل للتفسير، وذلك لأنه إذا فسر، فإنما يفسر عندئذ برمز أخرى... فالرمز لحظة من لحظات الوجود الحقيقي وهو يدل عند الناس ذوي الشعور اليقظ على شيء من المستحيل أن يعبر عنه بلغة عقلانية، وهو دلالة تقوم على يقين باطن مباشر. يرتبط ارتباطاً مباشراً بالصبر، فهو يدل على شيء ما عضوي حي...".
أسوالد شبينغلر، تدهور الحضارة الغربية، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة، 1964، ص: 19.

ويقصد بها مدى تدفق الرموز المؤشرة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء. وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، وما تبديه من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية، أو ما يصدر عنها من خطب وتصريحات في أوقات الأزمات إلى غير ذلك من المناسبات والأحداث، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.

هـ القدرة الاستجابية:

وتشير هذه القدرة إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية أو الدولية (Input)، وبين مخرجاته (Output)، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن ظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات وسياسات ملائمة، وهذا من خلال العملية (Process)، ثم التغذية الراجعة (Feed Back).

2- وظائف التحويل:

ويقصد بها دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية. وتتمثل هذه الوظائف في ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح، وتجميعها، وصنع القواعد، وتطبيقها، ثم الفصل في المنازعات وفقاً للقواعد، وأخيراً الإتصال السياسي.

3- وظائف التكيف والحفاظ على النظام :

حتى يحافظ النظام على بقاءه واستمرار أداء وظائفه، لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ من داخله، أو من البيئة المحيطة به. وهو في ذلك شأنه شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجديد السياسي. علماً بأن التنشئة هي عملية يتم بمقتضاها حصر الفرد أو إذايته في الجماعة يأهل للتفاعل الإيجابي والانسجام معها.

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور- على حد تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "ألموند" و"باول" « Gabriel Almond »، « Powell » في هذا الشأن - هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيرا مهما في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي قادرا على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون تراجعاً وتنمية سلبية.

وفي إطار دائما السعي في البحث عن النظام السياسي الأفضل للإنماء اجتهد "جابرئيل ألموند" في وضع مجموعة من الخصائص المميزة القابلة للتطبيق على أي نظام سياسي، هذه الخصائص أو المعايير التي عبر عنها بصورة أكثر تجريد صاغاها في ثلاث أبعاد: تميز وتنوع الأبنية والأدوار، والعلمانية، وأسلوب الأداء⁸.

1 - تميز وتنوع الأبنية والأدوار: ويعني المزيد من التخصص في إطار وحدة كلية، بمعنى آخر أن توجد أبنية ذات أدوار وظيفية محددة تحديدا جيدا يجمعها إطار تنسيق واسع. فطبقا لتصور "ألموند" يوجد تمييز الأبنية متى وجدت أبنية في النظام السياسي محددة الوظائف وتميل إلى القيام بدور ما مرتبط بهذه الوظيفة في إطار النظام السياسي ككل، وذلك بصفة منتظمة.

2 - العلمانية: وهي العملية التي يصبح بها المواطن أكثر رشادة وأكثر واقعية وتحليلية في سلوكه، بحيث تترك الاتجاهات التقليدية مكانها لعمليات صنع القرار الأكثر ديناميكية والتي تتضمن جمع المعلومات وتقييمها، واستنباط الحركة

⁸-محمد زاهي بشير المغربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص 173.

البديلة، والوسائل التي يختبر بها ما إذا كان مسار الحركة يقود إلى نتائج المرجوة أم لا.

3 - أما معيار أسلوب الأداء: فمن خلاله حسب " غابرائيل الموند " يمكن التمييز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة على أساس طريقة أداء الوظائف السياسية المختلفة فيتسم الأسلوب الحديث للتنشئة بسمتين التحديد والعمومية، أما التقليدي فبالانتشار والخصوصية، ومن ثم يخلق الأول ولاءات للنظام القومي، بينما الثاني يكرس الولاء للجماعات الفرعية (الطائفية، العشائرية، القبلية، الأسرة...).

إلا أن هذا التحليل في تفسير محددات ومعايير التنمية السياسية لم تخلو من إنتقادات، إذ جعل " غابرائيل الموند " النظام السياسي النامي مساويا للنظم الأنجلو-أمريكية، وهذا يعتبر تحليل قيمي ايديولوجي منحاز. وعلى خلاف "الموند" اتجه " صامويل هانتغتون " في تشريحه لقضية التنمية السياسية إلى وضع أنماط تحليلية للنظم السياسية، مرتكزا في ذلك على مسألة التأسيس وهي العملية التي تكتسب بها المنظمات قيمتها واستقرارها، ويمكن تعريف مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بالقدرة على التأقلم وبالتعقيد والاستقلال والتماسك، فإذا أمكن تحديد هوية هذه المعايير وقياسها فإنه يمكن مقارنة النظم السياسية على أساس مستويات التأسيس، ويمكن أيضا قياس الزيادة أو النقص في التأسيس بالنسبة للمنظمات والاجراءات داخل النظام السياسي.

فيقابل القدرة على التأقلم الجمود وهو يمثل المستوى الأدنى للتأسيس، فكلما زادت التحديات في البيئة وكلما زادت القدرة على التأقلم فإنه يمهد للنجاح بالنسبة للتحديات البيئية الأخرى التالية، وطالما ظل الجيل الأول الذي واجه الأزمات يشغل مناصبه في المنظمة فإن قدرتها على التأقلم غير مشكوك فيها، وطالما غيرت

المنظمة مرة أو أكثر من وظائفها الأساسية فإنها تعتبر ذات مستوى عال من التأسيس⁹.

ويقابل التعقيد البساطة التي تشير إلى المستوى الأدنى للتأسيس، ويتضمن التعقيد تعدد الوحدات التنظيمية الفرعية - تدريجيا ووظيفيا- فكلما تعددت واختلفت الوحدات الفرعية كلما زادت قدرة المنظمة على الحفاظ وضمان ولاء أعضائها، وكلما تعددت وظائف المنظمة، كلما كانت أقدر على التكيف مع فقدان وظيفة أو أكثر منها.

ويقابل الإستقلال التبعية التي هي أدنى درجات التأسيس، ويعني التأسيس السياسي من زاوية الإستقلال خلق وتطوير منظمات وإجراءات سياسية للتعبير عن مصالح الجماعات الاجتماعية.

ويقابل التماسك التفكك وهو أدنى مستويات التأسيس، فالمنظمة الفعالة تتطلب- على أدنى تقدير- إتفاقا معقولا على الحدود الوظيفية للجماعة وعلى إجراءات حل النزاعات التي تحدث داخل هذه الحدود.

غير أن هذا التحليل لم يسلم أيضا من الانتقادات، ذلك أنه اختصر مفهوم التنمية السياسية في مجرد الحفاظ على النظام السياسي، أي كيف يمكن تحاشي الهزات العنيفة التي تصيب أو يمكن أن تصيب نظام الحكم. ومن جانب آخر تنطبق تحليلاته على التنظيمات الفرعية في المجتمع أكثر من انطباقها على النظام السياسي كمنظمات مجتمعية.

وعليه، فإن الأستاذ " صامويل هانتغتون " يفترض في كتابات أخرى في مجال تنمية وتحديث النظم السياسية مثل غيره من علماء السياسة الأمريكيين أمثال

⁹-زاهي بشير المغربي، المرجع السابق الذكر، ص 174.

"غابرييل ألموند" و"دافيد أبتير" وغيرهم أن الجوانب الأكثر أهمية للتنمية السياسية تقوم على ثلاثة أسس رئيسية:

- ترشيد السلطة، وذلك باستبدال أكبر عدد من السلطات السياسية التقليدية والدينية والأسرية والإثنية بسلطة واحدة علمانية وقومية.
- وثانيا تميز الوظائف السياسية الجديدة وتطوير أبنية متخصصة لأدائها.
- وثالثا زيادة المشاركة السياسية¹⁰.

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور- على حد تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "ألموند" و"باول" « Gabriel Almond »، « Powell » في هذا الشأن - هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيرا مهما في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي قادرا على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون ترجعا وتنمية سلبية.

رابعا: أشكال الحكومات والأنظمة السياسية

في البداية من المفيد أن نقدم ملاحظة رئيسية حول وجود سجل ونقاش يخص مسألة تشابه الأنظمة السياسية واختلافها، والامر هنا متعلق بوجود نظرتين:

النظرة الأولى: مؤداها أن كل الأنظمة السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة، هذا التصور مرتبط بثلاثة رجال (فيلفريدو باريتو 1848-1923) - (جاتيانو موسكا

¹⁰. فيريل هيدي، الإدارة العامة من منظور مقارن، ترجمة قاسم القريوتي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص ص 64 - 65.

1858-1941) - (وروبرتو ميشلز 1876-1936)، وهؤلاء كلهم لم تبهرهم الديمقراطية وشككوا فيها، يقول موسكا "من بين كل الحقائق السياسية هناك حقيقة واضحة جدا.. ظهور طبقات من البشر، طبقة تحكم وطبقة تحكم، الأولى دائما أقل عددا تحتكر القوة وتتمتع بالامتيازات، في حين الثانية تقع وهي الأكثر عددا تحت سيطرة الأولى بأسلوب قانوني أقل عنف في السنوات الأخيرة".

وجهة النظر الثانية: التي ترى أن النظم السياسية مطاطة، فقد حاول أنصارها اظهار أوجه الاختلاف أثناء محاولتهم لتصنيف النظم السياسية الى أنواع مختلفة، البداية كانت مع ارسطو الذي درس مع تلاميذه مجموعة كبيرة من الدساتير بلغت 158 دستور، لم يصل منها إلينا مع الأسف سوى دستور واحد وهو دستور الأثينيين، الذي يتحدث عن تطور الحكم في مدينة أثينا.

لو جمعنا المعايير الكمية والكيفية التي انتهجها هذا الفيلسوف لتمكن لنا ان نخرج بستة أصناف من أنماط الحكم، ثلاثة منها صالحة وثلاثة فاسدة:¹¹

- **الاشكال الصالحة:** النظام الملكي/ النظام الارستقراطي/ النظام الدستوري (Politeia)
- **الاشكال الفاسدة:** حكم الطاغية/ النظام الاوليجاركي/ النظام الديماغوجي (الغوغائي).

لكن منذ نصف قرن مضى قدم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber تصنيفا اخر له أثر أعمق من تصنيف ارسطو، وقد ركز على النظم التي تتمتع الحكومات فيها بالشرعية، واقترح انطلاقا من ذلك ثلاث أسس تمكن قادة النظم من ادعاء الشرعية لحكمهم هي "الأنماط المثالية":

- **التقاليد:** شرعية تستند الى قدسية التقاليد التي يحكم بها القادة **سلطة تقليدية**
- **سمات شخصية (كاريزما):** الولاء للبطولة والشخصنة النموذجية لشخص فرد **سلطة كاريزمية.**

¹¹-امام عبد الفتاح امام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، القاهرة: نيويورك للنشر والتوزيع، ط4، 2017، ص ص: 193-194.

- القانونية: القوانين وسلطات أصحاب المناصب تقبل بوصفها ملزمة سلطة قانونية.